المدرج

هي ألفاظ تقع من بعض الرواة، متصلة بالمتن، لا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث، ويدل دليل على أنها من لفظ راوٍ، بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا.

وهذا طريق ظني؛ فإن ضعف توقفنا، أو رجَّحنا أنها من المتن. ويبعد الإدراج في وسط المتن، كما لو قال: **«من مس أنثييه وذكره فليتوضأ»**.

وقد صنف فيه الخطيب تصنيفًا، وكثير منه غير مسلم له إدراجه.

الشرح

تعريف الإدراج لغة

الإدراج في اللغة: ليس هو مطلق الإدخال كما عرَّفه به بعضُهم، بل هو الإدخال على وجه من المقاربة أو المُمَاسَّة، أي: بشيء من التغطية والخفاء. وهذا هو الراجح.

مثل أن تقول: أدرجت الورقة في الكتاب، أي: أدخلتها فيه على وجه المقاربة والمماسة.

وعند تطبيق هذا المعنى اللغوي على صور الإدراج: نجد أنَّه حقًّا إدخالٌ على وجه المقاربة والمماسة، أي: بشيء من الخفاء واللبس؛ حتى يشتبه كلام النبي ﷺ بكلام غيره.

تعريفه اصطلاحًا

والإدراج في الاصطلاح: فيه تعاريف عدة، وهناك تعريفٌ وضعتُه ليكون شاملاً لتصور معنى الإدراج؛ فقلت: هو أن يُدْخل الراوي في الحديث الذي يرويه ما ليس منه؛ أخذًا من الروايات الأخرى، وهو خطأٌ بالنسبة للطريق الذي يرويه، دون تميز واضح.

شرح التعريف الاصطلاحي

شرح التعريف:

١ - (أن يدخل الراوي في الحديث ما ليس منه): أي: إنَّ الحديث المدرج يتضمن إدخالاً لشيءٍ في متنه أو إسناده، ليس هو من الرواية.

٢- (أخذًا من الروايات الأخرى): أي: لابد أن يكون هذا اللفظُ المُدْخَلُ مأخوذًا من رواية أخرى، فلا يكون من قِبَلِ الراوي؛ لأنه إن كان من عند نفسه وليس من الروايات الأخرى= فهذا يسمى وهمًا وخطأً، ولا يسمى إدراجًا. فلو كان أيُّ إدخالٍ يُسمَّى إدراجًا لكانت كلُّ الأوهام موصوفةً بأنها مدرجة.

فإن قيل: إن كان من باب الشرح والتفسير، فهو في الحقيقة ليس أخذًا من الروايات الأخرى.

فأقول: هذا هو الذي يفعله الراوي، يأتي إلى تفسير الراوي الذي قبله فيجعله من الحديث، فيدخله في الرواية على أنه منها. فهي عند غيره شرح وتفسير، وعند هذا الراوي صارت من النص نفسه. فهو أدخلها من رواية أخرى، ولم يأت بها من عند نفسه.

٣- (خطأ): لأنه إن كان عمدًا= فيكون موضوعًا.

فإن قيل: هل يوصف الحديث المدرج بأنه موضوع؟

فأقول: نعم، قد وصف بذلك أحيانًا، ولكن هذا خلاف الأصل. فالمدرج والموضوع يشتركان فيما لو كان المتن كُلّه أو غالبه لا أصل له عن النبيّ ﷺ، لكنه نُسب إلى النبي ﷺ خطأً. ويختلف المدرج عن الموضوع فيما سوى هذه الصورة، ويفترق عنه الموضوع أيضًا بصور، أهمّهما ما كان بعمدٍ.

٤- (بالنسبة للطريق الذي يرويه): أي: قد يكون هذا اللفظ الذي أدرجه ثابتًا عن النبي ﷺ في حديث آخر من وجه آخر، لكنَّه بالنسبة لهذا الحديث من هذا الوجه= لا يثبت هذا اللفظ.

مثال ذلك: حديث أبي هريرة مرفوعًا: «**أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ، وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**»؛ فقوله: «**أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ**» هذه هي اللفظة المدرجة، والحديث الثابت هو: «**وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**». **ولكنَّ** «**أَسْبِغُوا الوُضُوءَ**» صحت عن النبي ﷺ في حديث آخر (وهو حديث عبدالله بن عَمرو)، لا في هذا الحديث.

٥- (دون تميز واضح): أي: لا يوصف الحديث بأنَّه مدرج، إلا إذا أدرجت اللفظة دون أن يكون هناك ما يميزها تميزًا واضحًا عن أصل المتن الثابت؛ أمَّا إنْ كان الراوي قد ميَّزها تمييزًا واضحًا، كأن يقول (مثلاً): قال أبو هريرة: «**أَسْبِغُوا الوُضُوءَ، سَمِعْتُ النَبِيَّ ﷺ يَقُولُ**: «**وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**»، فهذا ليس فيه إدراج، لأنه مُيِّزَ بين كلام أبي هريرة وكلام النبي ﷺ.

أنواع الإدراج

* يقول: «**هي ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بالمتن**».

المؤلف يتكلم (هنا) عن نوع من أنواع الإدراج: وهو إدراج المتن؛ مع أن الإدراج قد يقع في المتن، وقد يقع في الإسناد.

تعريف الإدراج في المتن

* يقول: «**هي ألفاظ تقع من بعض الرواة متصلة بالمتن، لا يبين للسامع إلا أنها من صلب الحديث**».

هذا بالنسبة لإدراج المتن.

* يقول: «**ويدل دليل على أنها من لفظ راو؛ بأن يأتي الحديث من بعض الطرق بعبارة تفصل هذا من هذا**».

هنا يبين إحدى الطرق لكشف الإدراج.

ومثالها: حديث ابن مسعود رضي الله عنه أنَّه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**مَنْ مَاتَ وَقَدْ جَعَلَ لِلَّهِ نِدًّا، دَخَلَ النَّارَ**»، يقول ابن مسعود: «**وَأُخْرَى أَقُولُهَا مِنْ عِنْدِي وَلَمْ أَسْمَعْهَا مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَنْ مَاتَ لا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا، دَخَلَ الجَنَّةَ**».

* قال المؤلف: «**وهذا طريق ظني**».

وإنما كان طريقًا ظنيًّا: لأن اللفظ نفسه الذي فيه التفصيل قد لا يكون صريحًا صراحةَ المثال السابق على التفصيل، ولأننا قد نشكُّ في صحة التفصيل؛ كأن يكون عامة الرواة رووا الحديث تامًّا على أن جميع الألفاظ من كلام النبي ﷺ، وانفرد راوٍ واحد خفيف الضبط بذكر هذا التفصيل.

فليس ورودُ التفصيل مُلزِمًا دائمًا بأن يكون هو الصحيح، بل يحتاج الأمر إلى دراسة لهذا التفصيل، هل جاء ممن يقبل منه مثل هذا التفصيل أو لا؟

العمل عند ضعيف قرائن الإدراج

* يقول: «**فإن ضعف توقفنا، أو رجحنا أنها من المتن**».

أي: إذا ضعفت قرائن الدلالة على الإدراج، فربما نتوقَّف فلم نجزم بشيء، وربما نُرجِّح أن ذلك اللفظ الذي ادعي فيه الإدراج أنه من كلام النبي ﷺ، وليس مدرجًا؛ ولذلك اختلف العلماء في بعض الأحاديث التي وصفت بالإدراج: هل فيها لفظ مدرج، أم لا؟

* قال: «**ويبعد الإدراج في وسط المتن**».

هنا يشير إلى قرينة تضعف القول بالإدراج، وهو إذا كانت اللفظة في أثناء المتن، وأضيف قيدًا: ولم تكن من باب الشرح والتفسير.

فهذه قرينة تضعف القول بالإدراج، ولكنها لا تنفيه أبدًا.

* قال: «**كما لو قال: «من مس أنثييه وذكره فليتوضأ»**».

محل وقوع الإدراج في المتن مع أمثلته

هذا مثال على الألفاظ المدرجة في وسط المتن؛ إذ إن الحديث الثابت عن النبي ﷺ: «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَّأْ**»، فجاء عروة بن الزبير (وهو راوي الحديث) بعد أن روى الحديث، وأراد أن يُبيِّن ما يُقاس على ما ورد في الحديث، فقال: «**أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ رُفْغَيْه**»[1]، فهذا قياس واجتهاد من عروة بن الزبير، فجاء أحد الرواة عن عروة وحذف الفصل؛ فصار الحديث: «**مَنْ مَسَّ ذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَأْ، أَوْ أُنْثَيَيْهِ، أَوْ رُفْغَيْهِ**»، ثم جاء راوٍ ثالث[2] سمع هذه الرواية (بعدم التفصيل) فظن أن ذلك كله من كلام النبي ﷺ؛ فرأى أنه يحق له أن يقدم ويؤخر، فقال: «**مَنْ مَسَّ أُنْثَيَيْهِ وَذَكَرَهُ فَلْيَتَوَضَأْ**»، فانظر كيف يتركب الوهم على الوهم بالتدريج؟ إذ هذا هو المتصوَّر من وقوع وَهمِ الإدراج في هذا الحديث.

وإنما قلنا: إلا إذا كان شرحًا؛ لأنه إن كان شرحًا فهو واضح، كحديث عائشة الذي في الصحيح: «**كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَحَنَّثُ، وَالتَّحَنُّثُ التَّعَبُّدُ**»، فلا

---

(١) انظر الفصل للوصل المدرج في النقل للخطيب البغدادي (رقم ٣٢).

(٢) أو أن الراوي لمّا اختلط عليه كلام عروة بكلام النبي ﷺ، وظن أنه كلّه من كلام النبي ﷺ، أجاز لنفسه أن يقدّم أو يؤخر، من باب الرواية بالمعنى.

يمكن أن تكون عائشة هي التي قالت: «**وَالتَّحَنُّثُ التَّعَبُّدُ**» لتشرح المعنى؛ لأن الإنسان في العادة إذا قال كلمة غريبة فإنه لا يتوهم أنها غريبة عند السامعين، وإنما يشرحها من جاء بعده ممن يعرف أنها عند السامعين كلمة مستغربة. فإذا كانت من باب الشرح والتفسير (ولو في وسط الكلام) فإنها تكون بيِّنةً في أنَّها مدرجة.

وعلى كل حال: فالإدراج قد يقع في الوسط، وهو قليل؛ كالحديث السابق. وقد يقع في الأول، وهو يليه في القلة؛ كحديث: «**أَسْبِغُوا الْوضُوءَ**».

وقد يقع في الأخير، وهو أكثر أنواع إدراج المتن وقوعًا؛ كحديث: «**لِلْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ أَجْرَانِ، فَلَوْلَا الْجِهَادُ وَالحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لَوَدِدْتُّ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا مَمْلُوكًا**»؛ الحديث الثابت هو: «**لِلْعَبْدِ الْمَمْلوكِ أَجْرَانِ**»، وأمَّا بقية الكلام فهو من كلام أبي هريرة، وهو: فَلَوْلَا الجِهَادُ وَالْحَجُّ وَبِرُّ أُمِّي لَوَدِدْتُ أَنْ أَكُونَ عَبْدًا مَمْلُوكًا؛ لأنه قال: «**وَبِرُّ أُمِّي**»، ومن المعلوم أن أمه ﷺ توفيت وهو دون البلوغ، فكيف يقول ذلك؟! فهو من كلام أبي هريرة رضي الله عنه قطعًا.

* يقول: «**وقد صنف فيه الخطيب تصنيفًا، وكثير منه غير مسلّم إدراجه**».

مظان المدرج

ذكر رحمه الله كتابًا من مظانِّ الإدراج، وهذا الكتاب يأتي في مُقدِّمة كتب الإدراج أوَّلية وأولويَّة. وإليك ذكره مع غيره مما كتب في هذا الشأن:

١- كتاب: (الفصل للوصل المدرج في النقل)، للخطيب: وهو في الإدراج، وقد يُخالفُ في بعض ما ذَكَر، لكنه يبقى أصلاً في معرفة الحديث المدرج سندًا ومتنًا.

٢- وممَّا أُلِّف في الحديث المدرج كتاب للحافظ ابن حجر، لكنه مفقود.

٣- كتاب: (المَدْرج إلى المُدرج)، للسيوطي: وهو مطبوع.

٤- كتاب: (تسهيل المدرج إلى المدرج)، لعبدالعزيز الغماري: وقد رتب فيه كتاب السيوطي. وهو وكتاب السيوطي في إدراج المتن دون السند.

طرق معرفة الإدراج

**** طرق معرفة الإدراج:**

* **الطريقة الأولى**: استحالة إضافة ذلك الكلام إلى النبي (عليه الصلاة والسلام)، كما سبق في حديث: «**فَلَوْلا الحَجُّ وَالجِهَادُ وَبِرُّ أُمِّي**».

* **الطريقة الثانية**: أن يُصرِّح صاحب الكلمة المدرجة أنها ليست من الحديث؛ كحديث ابن مسعود السابق الذي يقول فيه: «**إِحْدَاهَا سَمِعْتُهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ وَالأُخْرَى لَمْ أَسْمَعْهَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ**».

* **الطريقة الثالثة**: أنْ يُصرِّح بعض الرواة بتفصيل القدر المدرج من المدرج فيه؛ كأن يقول: قال أبو هريرة: «**أَسْبِغُوا الْوُضُوءَ؛ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: وَيْلٌ لِلأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ**». وهذه الطريقة ليست كالتي قبلها في القوة ووضوح الدلالة على الإدراج.

* **الطريقة الرابعة**: أنْ يُنْقِصَ بعضُ الرواة لفظةً تأتي قرائنُ تدلُّ على إدراجها.

أي: أنْ ينفرد راوٍ بزيادة لفظة، وبقية الرواة يروون الحديث من دونها، ثم تأتينا قرائن تدل على أن هذه اللفظة مدرجة.

* **الطريقة الخامسة**: أن تكون تلك اللفظة المدرجة مما يستبعد أن تكون صادرةً من النبي (عليه الصلاة والسلام)؛ فالطريقة الأولى: يستحيل، وأمَّا هذه: فيُستبعد صدورها منه ﷺ.

مثالها: حديث ابن مسعود عندما قال: «**الطِّيَرَةُ شِرْكٌ، وَمَا مِنَّا إِلاَّ، وَلَكِنْ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ**»، قالوا: إن الحديث الثابت عن النبي ﷺ قوله: «**الطِّيَرَةُ شِرْكٌ**»، وأما عبارة: «**وَمَا مِنَّا إِلاَّ، وَلَكِنْ يُذْهِبُهُ بِالتَّوَكُّلِ**»، فيُستبعد أن تكون صادرةً من النبي (عليه الصلاة والسلام)؛ إذ إنَّ مقامه ﷺ أكبر من أن يكون قد قال هذه العبارة. فهذه الطريقة ليست بقوة السابقات، لكنها من بين الأمور التي يمكن أن يُستدلَّ بها على الإدراج؛ فإذا احتفت بها القرائن قويت، ومن بين تلك القرائن:

- **القرينة الأولى**: كثرة عدد، أو مزيد إتقان من روى التفصيل.
- **القرينة الثانية**: أن يروي بعض الرواة الحديث دون القدر المدرج.

- **القرينة الثالثة**: مجيء مدرج المتن في آخر المتن؛ لأن الغالب في الرواة أن يزيد في آخر المتن.

- **القرينة الرابعة**: أن يكون الإدراج من باب الشرح والتفسير. أي: إذا كان الكلام الذي اختلف وشُكَّ في إدراجه في المتن من باب الشرح والتفسير= فهذا يرجح أن يكون إدراجًا.

- **القرينة الخامسة**: أن يكون من باب الانتقال من الخطاب إلى الغيبة، وهو المسمى بالالتفات في البلاغة؛ فإذا وقع ذلك فإنه يشير إلى أنَّ هناك إدراجًا.

مثال ذلك: حديث البخاري: عن عائشة رضي الله عنها، في حديث عمرتها، قالت في آخره: «**فَلَمَّا كَانَتْ لَيْلَةُ الْحَصْبَةِ أَرْسَلَ مَعِي عَبْدَالرَّحْمَنِ إِلَى التَّنْعِيم، فَأَرْدَفَها، فَأَهَلَّتْ بِعُمْرَةٍ مَكَانَ عُمْرَتِهَا، فَقَضَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمْرَتَهَا، وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ هَدْيٌ وَلَا صَدَقَةٌ وَلَا صَوْمٌ**». فإلى قولها رضي الله عنها: «**إِلَى التَّنعِيم**» خطاب منها، ومن قوله: «**فَأَهَلَّتْ...**» خطابٌ عنها. ولذلك فقد بَيَّنَ الحافظ في (الفتح) أن قوله: «**فَقَضَى اللَّهُ حَجَّهَا وَعُمْرَتَهَا**» من كلام عروة بن الزبير، وأن قوله: «**وَلَمْ يَكُنْ فِي شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ...**» من كلام هشام ابن عروة.

* * *